

Distr.: General
21 July 2022
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



دورة عام 2022

23 تموز/يوليه 2021 - 22 تموز/يوليه 2022

البند 19 (ز) من جدول الأعمال

المسائل الاجتماعية ومسائل حقوق الإنسان:
المنتدى الدائم المعني بقضايا الشعوب الأصلية

رسالة مؤرخة 15 تموز/يوليه 2022 موجهة إلى رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي من ممثلي إندونيسيا وبنغلاديش والهند لدى الأمم المتحدة

تودّ وفود إندونيسيا وبنغلاديش والهند أن توجه انتباهكم الكريم إلى ما يلي بشأن مشروع المقرر الثالث المزمع أن يعتمده المجلس الاقتصادي والاجتماعي خلال جلسته المندرجة ضمن الجزء المتعلق بالإدارة المقرر عقدها في 21 تموز/يوليه 2022، والذي يُحاط فيه علماً بالتقرير عن الدورة الحادية والعشرين للمنتدى الدائم المعني بقضايا الشعوب الأصلية.

ويتضمن التقرير إشارات محددة تتصل بحالة "السكان الأصليين" في إندونيسيا وبنغلاديش والهند. ونودّ التأكيد مجدداً أن تلك الإشارات لا أساس لها من الصحة وتجاهي الحقائق ولا تتوافق مع الموقف المعلن للدول الأعضاء المعنية بشأن المسألة، وقد أحيط المنتدى علماً بذلك عن طريق رسائل رسمية (انظر المرفقات الأول إلى الثالث). وعلاوة على ذلك، حرمت الدول الأعضاء المعنية من حقها الأساسي في التعبير عن آرائها ومواقفها أثناء اعتماد المنتدى للتقرير، ولا سيما وأن التقرير يتضمن إشارات محددة إلى الدول الأعضاء المعنية.

وبصفة الدول الأعضاء المعنية دولاً مراقبة في المنتدى، تواصلت معه بصورة بناءة طوال الدورة؛ ومع ذلك، قرر المنتدى إدراج تلك الإشارات دون إتاحة الفرصة لها لعرض مواقفها. كما أن بعض المسائل المسلط عليها الضوء في التقرير لم تُنثر إلا بصورة عابرة وليس في سياق موضوع المناقشة. ويساورنا القلق لأن أي أسلوب عمل من هذا القبيل يمنع الدول الأعضاء من التعبير عن شواغلها ومواقفها هو أسلوب يتعارض مع مبدأ تعددية الأطراف الذي هو من أهم المبادئ والذي بموجبه تتساوى جميع الدول الأعضاء ويحق لها التعبير عن مواقفها الوطنية.



الرجاء إعادة استعمال الورق



وإساءة استخدام المنتدى الدائم المعني بقضايا الشعوب الأصلية من جانب بعض الأفراد والمنظمات سعياً وراء أجنداث تخصصهم مسألة تثير قلقنا البالغ. والحاجة ماسة إلى وضع إجراءات شفافة للتحقق من وثائق تفويض الأفراد أو جماعات الشعوب الأصلية الذين يدعون أنهم يمثلون قضايا الشعوب الأصلية قبل تمكينهم من حضور اجتماعات المنتدى.

وتشدد الوفود على أهمية ضمان عدم إساءة استخدام المنتدى من جانب أي فرد أو منظمة لتفويض المبادئ الأساسية لميثاق الأمم المتحدة، ولا سيما مبادئ سيادة الدول الأعضاء وسلامتها الإقليمية واستقلالها السياسي.

وعليه، تودّ وفود إندونيسيا وبنغلاديش والهند أن تقترح تعديلاً لمشروع مقرر المجلس الاقتصادي والاجتماعي الذي يُحاط فيه علماً بالتقرير المذكور لكفالة أن يحيط المجلس علماً برسائل الوفود المعنية وليُعكس الواقع كما هو.

(توقيع) رباب فاطمة

الممثلة الدائمة لبنغلاديش لدى الأمم المتحدة

(توقيع) رافيندرا راغوتاهاثي

القائم بالأعمال بالنيابة بالبعثة الدائمة للهند لدى الأمم المتحدة

(توقيع) أرمانا كريسثياوان ناصر

الممثل الدائم لجمهورية إندونيسيا لدى الأمم المتحدة

المرفق الأول للرسالة المؤرخة 15 تموز/يوليه 2022 الموجهة إلى رئيس المجلس
الاقتصادي والاجتماعي من ممثلي إندونيسيا وبنغلاديش والهند لدى الأمم المتحدة

ألف - مذكرة شفوية مؤرخة 5 أيار/مايو 2022 موجهة من البعثة الدائمة لبنغلاديش لدى
الأمم المتحدة إلى رئيس المنتدى الدائم المعني بقضايا الشعوب الأصلية في دورته
الحادية والعشرين

تتشرف البعثة الدائمة لجمهورية بنغلاديش الشعبية لدى الأمم المتحدة بنيويورك بأن تشير
إلى الرسائل الموجهة من رئيس المنتدى الدائم المعني بقضايا الشعوب الأصلية بشأن احتمال إدراج التوصية
التالية المتعلقة ببنغلاديش في التقرير المزمع أن يعتمده المنتدى الدائم في دورته الحادية والعشرين يوم
الجمعة 6 أيار/مايو 2022:

يشير المنتدى الدائم إلى التوصية الواردة في الفقرة 52 من تقرير الدورة الثامنة عشرة
والتوصيات التي قدمها المقرر الخاص في الدراسة المتعلقة بحالة تنفيذ اتفاق السلام لأراضي
هضبة شيتاغونغ لعام 1997 (E/C.19/2011/6، الفرع الثامن)، ولا سيما الدعوة إلى: (أ) تحديد
إطار زمني للتنفيذ الكامل للاتفاق، بما في ذلك نقل السلطة إلى المجلس الإقليمي لأراضي هضبة
شيتاغونغ ومجالس مقاطعات الهضبة الثلاثة؛ (ب) سحب جميع المعسكرات المؤقتة.

وتودّ البعثة الدائمة لبنغلاديش أن تبلغ المنتدى الموقر بأن تنفيذ اتفاق السلام لأراضي هضبة
شيتاغونغ هو من أولويات حكومة رئيسة الوزراء الشيخة حسينة التي أبرم الاتفاق تحت قيادتها
في عام 1997، مما أنهى النزاعات التي استمرت على مدى عقود في المنطقة. وترد أدناه معلومات
عن التقدم المحرز:

- نفذت الحكومة 48 بندا من بنود الاتفاق تنفيذا كاملا، ونفذت 15 بندا تنفيذا جزئيا. أما البنود
التسعة المتبقية فهي قيد التنفيذ. ويجري حاليا تقييم حالة تنفيذ أحكام الاتفاق بالإضافة إلى تقييم
التحديات المواجهة في تنفيذها.
- في إطار تنفيذ الاتفاق، نُقلت جميع الدوائر الإدارية تقريبا إلى مجالس مقاطعات الهضبة الثلاثة
في رانغاماتي وخواغاتشاري وبنديران. ويجري حاليا نقل الدوائر الثلاث المتبقية.
- لتسوية المنازعات، سُنَّ قانون لجنة تسوية المنازعات المتعلقة بالأراضي لعام 2001 الذي أضفى
طابع الرسمية على القوانين والقواعد والإجراءات العرفية المتصلة بالأراضي المعمول بها
في أراضي هضبة شيتاغونغ. وتعمل لجنة رفيعة المستوى يقودها قاضي محكمة عليا على البت
في الشكاوى حاليا.
- انخفض وجود الجيش في أراضي هضبة شيتاغونغ انخفاضا كبيرا. فقد أُغلق نحو 241 معسكرا
من بين 448 معسكرا حتى حينه. وتجدر الإشارة في المقابل إلى أن أراضي هضبة شيتاغونغ
منطقة فيها حدود دولية وتثير شواغل أمنية مشروعة بسبب وجود عناصر إجرامية عابرة للحدود،
بما في ذلك عناصر تنشط في الاتجار بالمخدرات وجرائم منظمة أخرى. ومن بالغ الأهمية وجود
أجهزة الأمن في تلك المنطقة لحماية السكان المدنيين فيها.

- تُدير الشرطة أنشطة إنفاذ القانون من خلال 26 مركزاً للشرطة و 32 معسكراً للشرطة ومن خلال الخفارة المجتمعية. وازداد تمثيل الأقليات الإثنية في الشرطة تدريباً. وخصصت الحكومة للأقليات الإثنية حصة 5 في المائة في الخدمة الحكومية والجامعات العمومية. ويرأس الوزارة المسؤولة في الحكومة عن شؤون أراضي هضبة شيتاغونغ وزيراً يمثل مجتمع الأقليات الإثنية.
- توفّر الحكومة التعليم الابتدائي باللغة الأم في أراضي هضبة شيتاغونغ، حيث توفر كتباً مدرسية مجانية بخمس لغات قبلية. وأصبغت الحكومة مؤخرًا على معلمي 205 مدارس في أراضي هضبة شيتاغونغ صبغة المعلمين الحكوميين ودمجت مرتباتهم في كشف المرتبات الحكومية، بما في ذلك المتأخرات المستحقة لهم.
- تعمل حكومة بنغلاديش مع المجتمع الدولي، أي الأمم المتحدة والشركاء في التنمية، بما في ذلك الاتحاد الأوروبي، لدعم السلام والتنمية في أراضي هضبة شيتاغونغ. ويجري حالياً تنفيذ عدة مشاريع في المنطقة بمساعدة تقنية من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة. وتعمل أيضاً مع اللجنة الدولية للصليب الأحمر لمعالجة مسائل سبل كسب الرزق وغيرها من التحديات في أراضي هضبة شيتاغونغ.
- تُنفذ جميع المشاريع الإنمائية وغيرها من الأعمال مع وكالات الأمم المتحدة والشركاء في التنمية في أراضي هضبة شيتاغونغ بموافقة مسبقة من المجلس الإقليمي لأراضي هضبة شيتاغونغ والمجلس المعني من مجالس مقاطعات الهضبة الثلاثة، وتتألف المجالس من الطوائف الإثنية.
- شملت الخطط الوطنية للتصدي لجائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) والتعافي من آثارها سكان أراضي هضبة شيتاغونغ. فقد شملت التغطية بالفاحات ما يقرب من 70 في المائة من سكان أراضي هضبة شيتاغونغ. وقُدمت المساعدة الغذائية إلى ما يقرب من 100 000 أسرة معيشية، ومُدّ 55 600 مزارع ببذور ولوازم إنتاجية أخرى خلال الجائحة.
- وتودّ حكومة بنغلاديش أن تذكّر كذلك أن اتفاق السلام عزّز السلام في المنطقة إلى حد كبير على نحو ما يتبين من استقصاء أجره برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، حيث أفادت نسبة 65 في المائة من الأسر المعيشية المشمولة بالاستقصاء التي يزيد عددها عن 2 500 أسرة أنها تنتقل بثقة إلى أي مكان خارج قرينتها مقارنة بنسبة 34,5 في المائة قبل إبرام الاتفاق. كما مكّن الاتفاق من تحقيق إدماج سياسي واقتصادي كبير للأقليات الإثنية من أراضي هضبة شيتاغونغ.
- وفي ضوء ما تقدم، تودّ البعثة الدائمة لبنغلاديش أن تحت المنتدى على إعادة النظر في قراره بإدراج التوصية المقترحة في تقريره لأن ذلك قد يقوض الإنجازات الملموسة التي تحققت في تنفيذ الاتفاق ويتسبب في مزيد من الانقسام في صفوف المعنيين. وتودّ البعثة الدائمة لبنغلاديش أن تؤكد من جديد أنها مستعدة وجاهرة لمزيد من التواصل وتبادل المعلومات مع المنتدى.

باء - مذكرة شفوية مؤرخة 6 أيار/مايو 2022 موجهة من البعثة الدائمة لبنغلاديش لدى الأمم المتحدة إلى رئيس المنتدى الدائم المعني بقضايا الشعوب الأصلية في دورته الحادية والعشرين

تتشرف البعثة الدائمة لجمهورية بنغلاديش الشعبية لدى الأمم المتحدة بنيويورك بأن تشير إلى الرسائل الواردة من الأمانة المؤرخة 6 أيار/مايو 2022 والمتعلقة باقتراح المنتدى الدائم المعني بقضايا الشعوب الأصلية إدراج التوصية (الفقرة 9) المتعلقة ببنغلاديش في التقرير المقرر أن يعتمده المنتدى الدائم في دورته الحادية والعشرين يوم الجمعة 6 أيار/مايو 2022.

وفي هذا الصدد، تودّ البعثة الدائمة أن تبلغ عن أسف حكومة بنغلاديش الشديد لإدراج السطر الأخير في التوصية الذي يدعو الحكومة إلى مواصلة التصدي لجميع أشكال العنف، بما في ذلك الاختفاء القسري والعنف الجنسي ضد المرأة في أراضي هضبة شيتاغونغ على أيدي أجهزة إنفاذ القانون.

وتودّ البعثة الدائمة لبنغلاديش كذلك أن تبلغ بأننا ملزمون كدولة بالتصدي لجميع أعمال العنف بغض النظر عن يرتكبتها. ولا يسمح قانوننا لأي كان بأن يفلت من العقاب بأي وجه، بما في ذلك موظفو إنفاذ القانون. وتتطوي التوصية على حكم مسبق بأن موظفي إنفاذ القوانين من الجناة دون أي بيانات أو أدلة مثبتة. ولذلك، تطلب البعثة الدائمة إلى المنتدى ألا يُدرج ذلك في التوصية.

وتودّ البعثة الدائمة لبنغلاديش أن تؤكد من جديد التزامها بمواصلة التواصل البناء مع المنتدى وتعوّل على تلقي دعم استشاري منه.

المرفق الثاني للرسالة المؤرخة 15 تموز/يوليه 2022 الموجهة إلى رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي من ممثلي إندونيسيا وبنغلاديش والهند لدى الأمم المتحدة

ألف - مذكرة شفوية مؤرخة 5 أيار/مايو 2022 موجهة من البعثة الدائمة للهند لدى الأمم المتحدة إلى رئيس المنتدى الدائم المعني بقضايا الشعوب الأصلية في دورته الحادية والعشرين

تتشرف البعثة الدائمة للهند لدى الأمم المتحدة بالإشارة إلى رسالة البريد الإلكتروني المؤرخة 4 أيار/مايو 2022 الواردة من فرع الشعوب الأصلية والشؤون الإنمائية بشعبة التنمية الاجتماعية الشاملة في إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمم المتحدة.

ويشرف البعثة الدائمة للهند أن تعرب عن اعتراضها الشديد على إدراج الفقرة المشار إليها في التقرير المقرر أن يعتمد المنتدى الدائم المعني بقضايا الشعوب الأصلية في جلسته الختامية في 6 أيار/مايو 2022. فالمُعرب عنه في تلك الفقرة لا أساس له من الصحة، ووراءه مخططات. وفي هذا الصدد، تطلب البعثة الدائمة للهند إلى الرئيس أن يحيط علماً بالنقاط التالية:

- تتعلق مسألة حقوق الشعوب الأصلية بالشعوب التي تعتبر شعوباً أصلية في بلدان بسبب انحدارها من السكان الذين كانوا يقطنون البلد، أو منطقة جغرافية ينتمي إليها البلد، وقت غزوه أو استعمارها أو وقت رسم الحدود الحالية للدولة، والذين لا يزالون يحتفظون، أياً كان مركزهم القانوني، ببعض أو يكامل نظمهم الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية. وهذا هو بالضبط التعريف المستخدم في اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم 169 لعام 1989.

- وفق هذا التعريف، جميع سكان الهند وقت الاستقلال وذريتهم هم سكان أصليون. ولذلك، فمفهوم "الشعوب الأصلية" لا ينطبق في سياق الهند. وقد أعيد تأكيد ذلك في بيانات الهند في المنتديات ذات الصلة بالموضوع، بما في ذلك في المنتدى الدائم المعني بقضايا الشعوب الأصلية في 28 نيسان/أبريل 2022 في إطار البند 6 من جدول الأعمال.

- استمرار إساءة استخدام المنتدى الدائم المعني بقضايا الشعوب الأصلية من جانب بعض الأفراد والمنظمات سعياً وراء أجندات أنانية تخصهم وحدهم مسألة تثير القلق والأسف الشديدين.

وبهذه المذكرة الشفوية، يُطلب إلى الرئيس أن يبدي الموضوعية والتجرد والحياد لضمان عدم إساءة استخدام المنتدى من قبل أفراد لهم دوافعهم بما يفضي إلى عدم احترام المبادئ الأساسية لميثاق الأمم المتحدة، ولا سيما مبادئ سيادة الدول الأعضاء وسلامتها الإقليمية واستقلالها السياسي.

وتؤيد الهند بقوة تعزيز وحماية حقوق الشعوب الأصلية. وكانت من المؤيدين لاعتماد إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية في عام 2007.

باء - مذكرة شفوية مؤرخة 1 تموز/يوليه 2022 موجهة إلى رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي من البعثة الدائمة للهند لدى الأمم المتحدة

تتشرف البعثة الدائمة للهند لدى الأمم المتحدة بأن تشير إلى التقرير عن الدورة الحادية والعشرين للمنتدى الدائم المعني بقضايا الشعوب الأصلية (E/2022/43-E/C.19/2022/11).

ويشرف البعثة الدائمة للهند بأن تعرب عن اعتراضها الشديد على الإشارات إلى الهند التي ترد في التقرير والتي لا أساس لها من الصحة. وفي هذا الصدد، تطلب البعثة الدائمة للهند إلى الرئيس أن يحيط علما بالنقاط التالية:

- تتعلق مسألة حقوق الشعوب الأصلية بالشعوب التي تعتبر شعوبا أصلية في بلد ما بسبب انحدارها من السكان الذين كانوا يقطنون البلد، أو منطقة جغرافية ينتمي إليها البلد، وقت غزوه أو استعمارها أو وقت رسم الحدود الحالية للدولة، والذين لا يزالون يحتفظون، أيا كان مركزهم القانوني، ببعض أو يكامل نظمهم الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية. وهذا هو بالضبط التعريف المستخدم في اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم 169 لعام 1989.
- وفق هذا التعريف، جميع سكان الهند وقت الاستقلال وذريتهم هم سكان أصليون. ولذلك، فمفهوم "الشعوب الأصلية" لا ينطبق في سياق الهند. وقد أعيد تأكيد ذلك في بيانات الهند في المنتدى ذات الصلة بالموضوع، بما في ذلك في 28 نيسان/أبريل 2022 خلال الدورة الحادية والعشرين للمنتدى الدائم المعني بقضايا الشعوب الأصلية.
- يتعلق مفهوم الشعوب الأصلية بحالات محددة تكون فيها الشعوب قد عانت من مظالم تاريخية نتيجة الاستعمار وتجريدها من ملكية أراضيها وأقاليمها ومواردها. ولا يمكن توسيع هذا المفهوم المعقد ليشمل مجتمعات عاشت فيها مجموعات إثنية مختلفة مع آلاف السنين، سعياً وراء استحداث فوارق مصنعة.
- في التقرير عن الدورة الحادية والعشرين للمنتدى الدائم المعني بقضايا الشعوب الأصلية، استخدم مصطلح "القبائل المصنفة" بين قوسين مع عبارة "الشعوب الأصلية" في سياق الهند، ولا سيما في الفقرة 52. والفرق بين المصطلحين واضح، وهو ما رددته الهند في مختلف المحافل الدولية، بما في ذلك الجمعية العامة. ولذلك، ينبغي للأمم المتحدة، بما في ذلك المجلس الاقتصادي والاجتماعي ومختلف وكالات الأمم المتحدة المتخصصة وصناديقها وبرامجها، أن تكفل استخدام المصطلحات الصحيحة في جميع وثائقها وتقاريرها العامة.
- لدى اعتماد المنتدى الدائم المعني بقضايا الشعوب الأصلية للتقرير، حُرمت الهند من فرصة إبداء آرائها والإدلاء ببيانات، وذلك حتى عندما أشار التقرير إلى الهند تحديداً. ويشكل ذلك انتهاكاً لحق دولة عضو في التعبير عن آرائها، ولا سيما وأن التقرير يتضمن إشارات تتعلق بالدولة العضو المحرومة من هذا الحق.
- استمرار إساءة استخدام المنتدى الدائم المعني بقضايا الشعوب الأصلية من جانب بعض الأفراد والمنظمات سعياً وراء أجدات أنانية تخصهم وحدهم مسألة تثير القلق والأسف الشديدين.

• الحاجة ماسة إلى وضع إجراءات شفافة للتدقيق في المنظمات غير الحكومية وجماعات الشعوب الأصلية التي تدعي أنها تمثل قضايا الشعوب الأصلية قبل تخويلها حضور اجتماع للمنتدى، وفقاً لقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي 31/1996.

وتتشرف البعثة الدائمة للهند بأن تطلب إلى رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي أن يسجل الاعتراض الشديد الذي أبدته البعثة الدائمة للهند على التقرير المذكور، وأن يرفق هذه المذكرة الشفوية بالتقرير عن الدورة الحادية والعشرين للمنتدى الدائم المعني بقضايا الشعوب الأصلية.

ويُطلب إلى رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي أن يكفل عدم إساءة استخدام المنتدى من قبل أفراد أو منظمات لهم دوافعهم بما يفضي إلى عدم احترام المبادئ الأساسية لميثاق الأمم المتحدة، ولا سيما مبادئ سيادة الدول الأعضاء وسلامتها الإقليمية واستقلالها السياسي.

وتؤيد الهند بقوة تعزيز وحماية حقوق الشعوب الأصلية. وكانت من المؤيدين لاعتماد إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية في عام 2007.

المرفق الثالث للرسالة المؤرخة 15 تموز/يوليه 2022 الموجهة إلى رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي من ممثلي إندونيسيا وبنغلاديش والهند لدى الأمم المتحدة

مذكرة شفوية مؤرخة 6 أيار/مايو 2022 موجهة من البعثة الدائمة لإندونيسيا لدى الأمم المتحدة إلى رئيس المنتدى الدائم المعني بقضايا الشعوب الأصلية في دورته الحادية والعشرين

تتشرف البعثة الدائمة لجمهورية إندونيسيا لدى الأمم المتحدة بأن تشير إلى مشروع التقرير (نسخة المقرّر غير المحرّرة) عن الدورة الحادية والعشرين للمنتدى الدائم المعني بقضايا الشعوب الأصلية.

وتتشرف البعثة الدائمة كذلك بأن تعرب عن اعتراضها الشديد على الجملة التي تشير إلى "تأكيد شعوب بابوا الغربية على حقوقها في إنهاء الاستعمار والاستقلال" والتي ترد في الفرع المتصل بالبند 5 (هـ) الوارد في التقرير تحت عنوان "المحيط الهادئ" تحت فرع "الحوارات الإقليمية: الشعوب الأصلية والانتعاش بعد الجائحة":

- لم يجر أي حوار بشأن مسألة إنهاء الاستعمار والاستقلال خلال الحوار الإقليمي المتعلق بمنطقة المحيط الهادئ في إطار البند 5 (هـ) من جدول الأعمال.
- الإشارة إلى بابوا الغربية التي ترد في التقرير ليست دقيقة ولا تعكس الوضع القانوني لمقاطعتي بابوا وبابوا الغربية بوصفها جزءا لا يتجزأ من إندونيسيا. فمقاطعتا بابوا وبابوا الغربية جزء لا ينفصل عن إندونيسيا منذ عام 1945. كما أن الأمم المتحدة والمجتمع الدولي أيّدا ذلك تأييدا قاطعا قبل عقود بموجب قرار الجمعية العامة 2504 (د-24).
- الإشارة إلى مسألة إنهاء الاستعمار والاستقلال الواردة في التقرير المشار إليه تنتهك المادة 46 (1) من إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية التي تنص على ما يلي:

ليس في هذا الإعلان ما يمكن تفسيره بأنه يقتضي ضمنا أن لأي دولة أو شعب أو جماعة أو شخص حق في المشاركة في أي نشاط أو أداء أي عمل يناقش ميثاق الأمم المتحدة، أو يفهم منه أنه يخول أو يشجع أي عمل من شأنه أن يؤدي، كلية أو جزئيا، إلى تقيؤ أو إضعاف السلامة الإقليمية أو الوحدة السياسية للدول المستقلة وذات السيادة.

وبالنظر إلى ما تقدم، نطلب حذف الإشارة إلى مسألة إنهاء الاستعمار والاستقلال في الفرع المتصل بالبند 5 (هـ) الوارد في التقرير تحت عنوان "المحيط الهادئ".

ونذكر رئيس الدورة الحادية والعشرين للمنتدى الدائم المعني بقضايا الشعوب الأصلية وأعضاء مكتب هذه الدورة بمسؤوليتهم عن صون المبادئ الأساسية لميثاق الأمم المتحدة وإعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية والتقيؤ التام بها لدى اضطلاعهم بعملهم. ويجب إجراء المداولات بشأن قضايا الشعوب الأصلية بما يحفظ مبدأ المساواة في السيادة بين الدول وسلامتها الإقليمية واستقلالها السياسي.

وتطلب البعثة الدائمة كذلك تسجيل هذه المذكرة الشفوية باعتبارها من المداولات الوثائقية الرسمية للدورة الحادية والعشرين للمنتدى الدائم المعني بقضايا الشعوب الأصلية وتعميمها على أعضاء هذا المنتدى.